2008 0410-0003a-n

النهار

الخميس ١٠ نيسان ٢٠٠٨ - السنة ٧٤ - العدد ٢٣٣٢٠
نهار الشباب
FOCUS

المقابر الجماعية
في حالات واحدة جديدة...
ولغز عنجر مستمر

حرب ومقابر: كلمتان متلازمتان، والمسألة لا تنحصر فقط بتاريخ ١٣ نيسان ١٩٧٥، فلبنان "اختبر" حربا تلو الاخرى، وخلال نصف قرن، قتل ناس واعتقل آخرون، والكثيرون حوتهم مقابر او مجرد حفر على مساحة الوطن، ولا من تحرك رسميا لـ "نبش" هذا الملف المحرّم...

"نعم ... المقابر الجماعية جريمة ضد الانسانية. فالقتل والذبح والرمي في المقابر ليست بالامر المشروع حتى في ابشع الحروب... الا اذا كان ابطال تلك الحروب من سلالة الطغاة"، هكذا كتب النائب جبران تويني مقاله الاخير في ٨ كانون الاول ٢٠٠٥، بعدما تبنّى ملف المقابر وقضية المفقودين. أيام معدودة، واستشهد تويني، وبقي اهالي المعتقلين معلقين بين الوعود واللامبالاة، فالتقرير الرسمي الذي وضعته "لجنة التحقيق للاستقصاء عن مصير المخطوفين" برئاسة العميد الركن سليم ابو اسماعيل في ٢٥ تموز ٢٠٠٠، قرّر "ببساطة"، اعلان وفاة من اختفى قبل اربعة اعوام، رغم ان التقرير روى انه "خلال الحرب كانت جرافات مجهولة يقودها مسلح مجهول تجرف الجثث وتطمرها في التراب، وكان بعض الجثث يوضع في جوارير المدافن المخلوعة الابواب او في بئر، وهذه الجثث كانت مجهولة الهوية، كما كان البعض يعمد الى طمر الجثث في بئر ووضع مادة الكلس عليها (...)". وفي ٢٨ تموز ٢٠٠٠، قال ابو اسماعيل: "ثبت لدينا بعد الاستقصاءات عدم وجود احياء لدى الاحزاب والميليشيات، كما نبشنا بعض المقابر لكننا لم نتأكد من هوية الاموات (...)". وفي ٣ اب ٢٠٠٠، قال مجددا: "اكتشفت مقابر جماعية في عدد من المناطق اللبنانية مثل مدافن التحويطة ومار نوهرا ومار متر وجبانة الشهداء وفي منطقة المرامل والحرج والكرنتينا حيث عمد اصحاب احد العقارات الذين كانوا ينوون انشاء مبنى هناك، الى نقل الجثث بالشاحنات ورميها في وادي الجماجم. وكان بعضها يرمى في الابار، كما وجدت جثث متفرقة ملقاة هنا وهناك في الجبال والحقول، الى مقابر جماعية في المناطق التي شهدت حروباً ونزاعات مثل سوق الغرب والشوف وتل الزعتر".

عند هذا الحد، توقف العمل الرسمي، فهذا الاثبات على وجود مقابر لم يستتبع سوى بكلام عابر وغير واضح من دون اي خطوة عملانية تريح الاهالي، كمثل انشاء مختبر لفحص الـD.N.A ، او وضع خطة ميدانية لمعالجة مسألة المقابر، لا بل عادت الحقائق لتطمس في ملف انساني متشعب تروى فيه ألف قصة ورواية معجونة بالالم، سرعان ما تلمسه حين تتكلم مع من حدثت معهم الواقعة. والنماذج عديدة.

حالات والحفرة

في حالات، الخوف والقلق سيّدا المكان. هناك، كثر يتحدثون لكنهم يرفضون ذكر اسمائهم، فيجد الصحافي صعوبة في مقاومة خوف المواطنين. وبعد التعهد بالتستر على الاسم، تدرك ان الاهالي، وبعد نبش مقبرة وزارة الدفاع في اليرزة، بدأوا يرددون بين بعضهم البعض ان ثمة مقبرة في حالات، وانها تعود الى ما بعد معركة القليعات في ٣٠- ٣- ١٩٩٠.

القصة تبدأ في العام ٢٠٠٢ ، حين باشرت احدى شركات الصيانة والتعهدات تأهيل اوتوستراد حالات، ففيما كان الموظف التابع للشركة يحفر عبر جرافة "بوكلين"، وجد اكياسا تنبعث منها رائحة كريهة، واتجه مسرعا نحو صاحب المتجر الذي يقع على الاوتوستراد، وأخبره بما شاهد.

قصدنا صاحب المتجر الذي فضل عدم ذكر اسمه، لاعتبارات عدة، واولها حسابات مناطقية. لم ينجح الاقناع، فتوصلنا الى التسوية الاتية: نتعهد عدم نشر اسمه، ويتعهد هو التكلم امام الجهات المسؤولة، وتقديم شهادته، اذا ارادت التحقق من الرواية ونبش الحفرة. هكذا، روى لنا ما سمعه من الموظف، فقال: "قصدني الموظف وعلامات الخوف والقلق على وجهه، واخبرني انه خلال النبش وجد اكياسا، لكنه عاد وطمرها

20080410.0003 b-n

بأمر من المسؤول عن الشركة. كان هذا الحديث، في حضور سيّدة من حالات".
تحديدا، تقع الحفرة، وفق صاحب المتجر، على اوتوستراد حالات قبالة الـ Infra rouge، ويشير امامك الى انها تقع تحت عمود الكهرباء المواجه مباشرة للـ Infra rouge بين خطي الاوتوستراد.
والمعروف ان الاوتوستراد كان مطارا عسكريا في عهدة الجيش اللبناني بين عامي ١٩٨٣ و١٩٩٠، وكانت ثمة حفرة مفتوحة يستخدمها الجيش ويؤكد اكثر من مواطن في المنطقة انه كان يراها مفتوحة من منزله، لأن الجيش استخدمها خزانات للطيران ومستودعات وقود، حين كان المطار في عهدته، وبعد انتهاء معركة القليعات ومغادرة الجيش المطار، طمرت الحفرة، وبدأ الاهالي يهمسون في الخفاء انها قد تحوي جثثا.
أعوام، وبقي الاهالي يشكون من تأثير وضع الاوتوستراد على الناحية التجارية، لان المنطقة بقيت منذ ١٩٩٠ وحتى ٢٠٠٢، (المواجهة للحديقة الجنوبية لاوتوستراد حالات عند المدخل الشمالي)، ميتة، بمعنى ان لا ممر عبرها، مما اثر سلبا على انعاش المنطقة، فعلت اصوات التجار المنزعجين من الوضع. وبقي الواقع على حاله، الى ان بدأت اعمال تأهيل الاوتوستراد ليصبح كما هو عليه حالياً. وللدقة، فان الموظف الذي كان يعمل على "البوكلين" ورأى الاكياس، من الشمال، معروف الاسم، كما اسم الشركة المتعهدة تأهيل الاوتوستراد، وهوية منفذ التعهد، والأسماء مثبتة في سجلات لجنة "سوليد"، بعد التأكد منها من سجلات وزارة الاشغال، ونتحفظ عن ذكرها، وبالتالي في امكان السلطة المعنية التحرك للتأكد، وأخذ الاسماء من "سوليد".
خبرية الحفرة ظلّت طي الكتمان إلا في نطاق محدود، وصاحب المتجر لم يخبر سوى صديقه المقرّب، بسبب الخوف وبعض الحسابات السياسية، الا ان المفارقة انه بعد تشرين الاول ٢٠٠٥، اي بعد نبش مقبرة اليرزة، تبادل اكثر من مواطن في حالات المعلومات عن احتمال وجود مقبرة على الاوتوستراد، وظلّ تناقل الخبر يرعبهم.
وفيما لم يؤكد صاحب المتجر عدد الاكياس، لأن الموظف لم يخبره بالعدد، فان الاستنتاج المنطقي يقود الى احتمالات ثلاثة:
اما ان تكون الجثث لمقاتلي "القوات اللبنانية" واما للجيش اللبناني واما من خارج هذين الطرفين... وما دام المكان محدّدا، والموظف معروفا والشاهد موجودا، فمن السهل ان تعمد السلطة الى التحرك فتنبش الحفرة، وتقطع الشك باليقين. فإما ان تنتشل الجثث وندرك الى من تعود، واما ان يرتاح الاهالي من "رعب" وجود مقبرة في منطقتهم، فتنعدم الرواية المكتومة في النفوس والخوف.

طرابلس: "نريد ابناءنا"

واذا كانت قصة حالات تنتهي هنا، فمدينة طرابلس حافلة بالروايات. نهيل شهوان زوجة قزحيا شهوان المعتقل في سوريا منذ ٢٢ تموز ١٩٨٠، تخبر للمرة الاولى ما جرى معها، فتقول: "بين ١٠ و١٥ اذار ٢٠٠٧ اتصل بي فرع الدرك في البترون، وقال لي ان ثمة مذكرة باسم زوجك، وعليك الحضور الى الفرع". لم تفهم نهيل ما معنى مذكرة، فحضرت في اليوم التالي، وأبلغها المسؤول ان المحقق محمد عبد القادر، وهو محقق في فرع التحقيق في طرابلس يريد ان يراها غدا، وعلمت انهم يريدون ان يبلغوها بانهم عثروا على جثث في الميناء في طرابلس خلال عمليات حفر، وانهم يطلبون منها اجراء فحص الـD.N.A لمعرفة ما اذا كانت جثة زوجها بينها، ففوجئت لأنها رأت زوجها في المزّة في ٤ تشرين الاول ١٩٨٠ وأعطته مالاً. إذا مات هناك فهل يعقل ان ينقله السوريون ويدفنوه في لبنان؟. هذا التساؤل، قطعه سلفها فايز شهوان الذي حضر نيابة عنها الى النيابة العامة لدى الاستقصاء والتحري في سرايا طرابلس، وهو يؤكد رواية نهيل ويكملها، فيقول: "في النيابة العامة، ابلغوني انه تمّ العثور على جثث في الميناء خلال النبش لتشييد مدرسة، فأجبتهم ان اخي مفقود منذ ١٩٨٠. عندها، اعتذروا مني، لافتين الى ان الجثث ليست بهذا القدم، وطلبوا مني المغادرة".
هذا كل ما حصل مع فايز. بعدها، لم يعرف مزيدا من التفاصيل، حتى انه يؤكد ان ما من احد تكلم عن هذا الموضوع في طرابلس، فلم نعرف عدد الجثث المنتشلة او الى من تعود، ولم يخبره احد من اهالي المفقودين انهم اتصلوا بهم للغاية نفسها.
هكذا، وببساطة تمّ التستر على الموضوع. و"ضاعت الجثث" فلم يعرف عددها ولمن تعود، واين وضعت؟
تلفت نهيل الى ان زوجها كان يعمل في شركة سلعاتا الكيميائية، تقول: "انا شفتو بعينيّ في المزّة في ١٩٨٠، لكن في الـ٢٠٠٤، ذهبت مجدداً الى سوريا، فأبلغوني ان لا موقوفين في المزّة وطلبوا مني التفتيش في تدمر، انما عجزت عن ذلك لوحدي".
تتابع وبغضب: "نريد الحقيقة. نريد ابناءنا وازواجنا احياء كانوا ام امواتاً. اذا كان ميتا، بدّي شقفة من

90080410-0003c-2

عظماته، لذلك انا مع نبش كل المقابر فليؤكدوا لي انه ليس في سوريا ومن ثم تنبش المقابر. عبر هذين العملين المتكاملين، تعالج ازمتنا، لكني لا استطيع ان ارضى بخبر انتشال جثث بعد ٢٧ عاما، ومن ثم تتم التعمية على الموضوع".

ولعلها، ليست مفارقة ان تتعدد روايات النبش وايجاد جثث في طرابلس، حيث اتخذت القوات السورية وميليشيات الحرب اكثر من مركز مخابرات او معتقل تعذيب او استنطاق. فمنذ بداية الحرب، دارت معارك قوية، والمسؤولون فيها كثر، لبنانيا وسوريا، وليس اكبرها المجزرة في ١٩- ١٢- ١٩٨٦ حين اعدمت القوات السورية ٦٠٠ شخص، والسؤال اين جثثهم؟!.

وقبل نحو عام، وفي ١٣- ٥- ٢٠٠٧، نشر انه عثر على بقايا عظام مدفونة قرب مبنى كانت المخابرات السورية تشغله في شارع مار مارون في طرابلس، حيث كان هناك مركز كبير للسوريين، وجرى الحفر في بقعة ترابية بين بناية عيروت والرصيف... ومجددا، طمس الموضوع، من دون حقائق ومتابعة. اما حين تثار مسألة المقابر الجماعية في طرابلس، فسرعان ما يذكر لك اكثر من مصدر مكان القبة، وتحديدا في مدرسة الاميركان حيث كان هناك مركز ضخم للمخابرات السورية، لكون المدرسة مطلة على جبل محسن، وقد احتلها السوريون، وتحولت سجنا. تؤكد هناء احمد يحيى، والدة مصطفى محمد زكزوك المعتقل في سوريا منذ اب ١٩٨٨، ان القبة وشارع مار مارون كانا من اكبر المراكز السورية في طرابلس، ولا تستبعد ان يحوي هذان المكانان جثثا.

وتخبر انها بعد اختفاء ابنها، قصدت المقدّم السوري ابو سامر حين كان في بطرام، واكد لها ان مصطفى انتقل ثلاثة ايام الى مار مارون ومن ثم الى القبة في مدرسة الاميركان، ثم الى شتوره. عندها، انتقلت ام مصطفى الى سوريا وقابلت المقدّم منير مرهج في الشام، فقال لها ان ابنها في فرع فلسطين، لكنها لم تتمكن من رؤيته، تقول: "أكلت الشام من رجليّ شققة. ولم اصل الى نتيجة.

اليوم، اريد ابني حياً أو ميتاً. يقولون ان هناك الكثير من المقابر هنا في طرابلس وفي غيرها، فلماذا لا تساعدنا السلطة؟ أيعقل ان يلقى مصير إنسان هذا القدر من الاستخفاف؟".

"سوليد" والخطوات المطلوبة

ازاء هذا الواقع، من اين نبدأ في معالجة ملف المقابر الذي يبدو "كبقعة زيت" تتمدّد، ساحلا وجبلا؟ فكلما اكتشفت منطقة، فتح الباب امام مناطق اخرى، لاسيما ان ثمة احراجا في اكثر من بلدة شهدت "حروبا مصيرية"، تملأها الالغام ولم تطأها قدم او حتى جرافة، وبالتالي ما من احد يعرف ماذا تخبىء!

يقول رئيس "لجنة دعم المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية" (سوليد) غازي عاد: "كل المؤسسات التي تعنى بحقوق المفقودين لها مطلب واحد هو نبش المقابر، وهذا مؤشر جيد. اما اذا كانت السلطة عاجزة عن حلّ مسألة المقابر الجماعية، فعلى الاقل، عليها ان تبادر الى انشاء بنك للـD.N.A وهذه المسألة مفيدة للبنانيين لتحديد الهويات ومعرفة مصير المفقودين، كما انها تقطع الحجة امام السوريين الذين يقولون ان لديهم مفقودين على الاراضي اللبنانية، اذ ان من شأن ذلك ان يساعدهم على معرفة مفقوديهم ايضا".

وفق عاد ينبغي البدء بالخطوات التدريجية الاتية: "اولا: ان يصدر قرار رسمي بتأليف لجنة قضائية، تختلف عن تلك التي شكلت سابقا، فتتألف من لجان الاهل ولجان دولية ونقابة المحامين، وتكون مهمتها مسألة المقابر.

ثانيا: إنشاء بنك الـ D.N.A، وان تعمد اللجنة الى اجراء فحص الحمض النووي لكل اهالي المفقودين، بحيث يكون ثمة مسعى حكومي واضح وصريح ومعلن بان تطلب من جميع الاهالي التقدم امام اللجنة، وهكذا، نتوصل الى تحديد رقم علمي ودقيق للمفقودين، لأنه الى الآن، رقم تقريبي.

ثالثا: تحديد المقابر عبر الاستماع الى الاهالي، ففي كل منطقة رواية، وفي كل رواية شهود، وليس بالامر المستحيل الوصول اليهم اذا قررت السلطة المعنية التأكد، شرط توافر النية الجدية للحل عبر وضع مسح أولي للامكنة، فكم من شخص يخبرك عن البوريفاج وفيلا جبر وحمانا وبحمدون وغيرها. اذاً نقطة البداية موجودة".

واذ يعتبر عاد ان "كل هذه الخطوات تبدأ بتغيير العقلية السياسية الموجودة، لا سيما ان ثلاثة ارباع الموجودين في الحكم متورطون"، يؤكد ان "موضوع المقابر لا يضر بقضية المعتقلين، فأنا على ثقة ان هناك لبنانيين لم يصلوا الى سوريا بل قتلوا، وبالتالي الاضاءة على ملف المقابر سيكشف مصير العديد من المفقودين. وهذا هدفنا".

... وبعد، ليست هذه الشهادات سوى نماذج قد تكسر الخوف امام قصص اخرى، فيما المعنيون لم يكلفوا انفسهم عناء التحقق الذي يبدأ بالاستماع الى الاهالي، ومن ثم وضع خريطة للمقابر الجماعية. ففي هذا

20080410_0003d_n

الملف، كل الاحتمالات واردة، وكل القصص تبقى صحيحة الى ان يثبت تحقيق رسمي جدّي، نقيضها.
والسؤال، متى ستتحرك سلطة ما بعد الحرب لتكشف الحقائق من زمن القتل والاحتلال؟!

لغز عنجر: قفل الملف خوفاً من الورطة

يقول رئيس "سوليد" غازي عاد ان "مختار عنجر شعبان العجمي بلّغ السلطات عن مقبرة عنجر قبل ستة اشهر من اثارة الموضوع، فطلب منه اقفال الملف فجأة، ثم عادت السلطات وقررت نبش المقبرة في بداية كانون الاول ٢٠٠٥ من اجل هدف سياسي محدد، وحين اكتشفت ان الموضوع اكبر منها وانه سيورط كثيرين، اقفل الملف وقيل ان بعض الرفات يعود الى ٣٥٠ عاما، علما ان العجمي قال ان هناك جثثا ليست مهترئة. اللافت في القضية ان المقبرة قد تكون قديمة، الا ان الاحتمال بأنها تحوي جثثا حديثا، وارد ايضا، وبالتالي لفلفة الموضوع بهذه الطريقة، اضافة الى توقيت اثارته ومن ثم طمسه، يثير لدينا لغزا كبيرا".
كذلك، يروي عاد انه "في سنتر سان شارل بالقرب من "الهوليداي ان"، حيث كان هناك مركز سوري، علمنا اخيرا ان هذا السنتر كان تابعا لشركة كويتية، ونتيجة الاتصالات بين الكويتيين والسوريين، اخلي المركز في ١٩٩٦، واستحضرت شركة خاصة للتنظيف وتأهيل المبنى، وقد عثر على ست زنزانات وفيها ست جثث، منها عائدة الى عسكريين لبنانيين، اذ ان احدهم كان لا يزال في لباسه وحذائه العسكريين، وقد سأل الموظفون في شركة التنظيف احد المسؤولين (معروف اسمه) ماذا نفعل بهم ، فأجابهم "ارموهم في النورماندي!".
ويخبر عاد ان "سوليد علمت منذ فترة وجيزة انه في ربيع ١٩٩٨ ، سدّت المجارير في الكرنتينا بالقرب من مركز للجيش اللبناني، بسبب وجود جثث، وعلى الفور تحرّكت البلدية والصليب الاحمر، لكننا لم نعرف اين تمّ نقلها؟. كل هذه الروايات لا تحتاج سوى الى تحقيق، وخصوصا ان مصير اشخاص وعائلات متوقف عليها".

منال شعيا
(manal.chaaya@annahar.com.lb)

جبران وتويني وملف المقابر... في ٥ كانون الاول ٢٠٠٥، قبل اسبوع من استشهاده، سال النائب جبران تويني من داخل مجلس النواب، عن "خطوات الحكومة لكشف المسؤولين عن المقابر الجماعية"، وهنا نسخة عن السؤال :

20080410-0003e-A

نبش عظام في شارع مار مارون في طرابلس .

مقابر وحفر ومفقودون .

2008 النهار جريدة © - جميع الحقوق محفوظة